

الفهم والتفسير في مسار التنزيل ومَسيرة الدعوة الجابريّ وإعادة «فهم القرآن الحكيم»

عبد الرحمن الحاج^(١)

يجد الجابريّ ضروريًا، في إطار مشروعه النقديّ، تقديمَ قراءةٍ للقرآن كان مُتذبذبًا في اعتبارها تفسيرًا. اعتمدَ هذا التفسير على التعاطي مع القرآن في اندراجِه في إطار «الظاهرة الدينية» وتبني معالجته بحسب ترتيب النزول الذي لا يجد له تحكّمًا سوى في عملية تأويلية قائمة على الظنّ وخلق معاييرٍ خاصّة. وفي غياب تعريف، ولو إجرائيٍّ، للتفسير، استقى الجابريّ مشروعيّةً منهجه من الشاطبيّ في قراءة لا يرضيها الشاطبيّ لنفسه. بل جاء المنهج منسجمًا مع ما تقدّم به بلاشعر (ومن ورائه نولدكه) بالرغم من أن الجابريّ انتقدَهُ فيما هو أولى بالنقد منه.

كان الجابريّ قد اقتنع في مطلع الثمانينات بضرورة مُراجعة التراث وفهمه بأدوات حديثة^(٢)، وأثناء تحليله لـ«الخطاب العربيّ المعاصر»^(٣)؛ إذ اتضح للجابريّ أن العقل العربيّ (الإسلاميّ والقوميّ والليبراليّ واليساريّ) سلفيٌّ في جوهره، ف«ما من قضية من قضايا الفكر العربيّ الحديث والمعاصر إلا وكان الماضي حاضرًا فيها كطرف منافس»^(٤)، الأمر الذي يجعل التفكير بتحديث العقل العربيّ يبدأ أولًا بـ«الاعتراف به؛ قصد السيطرة عليه»^(٥)؛ إذ «لا يمكن للعرب أن يحلّوا مشاكل المستقبل إلا إذا حلّوا مشاكل الماضي»^(٦)، ويقتضي ذلك أنه «يجب البدء برفع الضباب عن رؤية الماضي كي تتضح رؤية المستقبل»^(٧)، والعمل على

(١) كاتب وباحث سوريّ. محاضرٌ في الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا، قسم دراسات القرآن والسنة.

(٢) محمّد عابد الجابريّ، نحن والتراث (بيروت: دار الطليعة، الطبعة ١٩٨٠).

(٣) محمّد عابد الجابريّ، الخطاب العربيّ المعاصر: دراسة تحليليّة نقدية (بيروت: دار الطليعة، الطبعة ١، ١٩٨٢)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة ٥، ١٩٩٤).

(٤) المصدر نفسه، الصفحة ٢٠٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

تأسيس «نقطة البداية» للسيطرة على الماضي بدل أن يُسيطر علينا، والقبض على التراث من خلال «نقد العقل العربي»^(٨). ومع أن دافع الجابري في دراسته في «نقد العقل العربي» كان نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبداعي ظهور «الصحوّة الإسلاميّة» في السبعينيّات ثمّ «الثورة الخمينيّة في إيران»^(٩)، إلّا أنّه، في نهاية المطاف، وجد نفسه أمام مشروع نقديّ كبير هو «نقد العقل العربي»، المشروع الذي سيُشغّل الفكر العربيّ خلال ما يزيد عن عقد ونصف، فلم يتردّد في الشروع به.

بدأ مشروع الجابريّ «نقد العقل العربيّ» بدراسته الأولى عن «تكوين العقل العربيّ»^(١٠)، انطلاقاً من فكرة «الإطار المرجعيّ» الإبستمولوجيّة، حيث،

عصرُ التدوين بالنسبة للثقافة العربيّة هو (...) الإطارُ المرجعيّ الذي يشدُّ إليه، ويخيوط من حديد، جميع فروع هذه الثقافة، ويُنظّم تموجاتها اللاحقة إلى يومنا هذا، بل إنَّ عصرَ التدوين هذا هو في ذات الوقت الإطارُ المرجعيّ الذي يتحدّد به ما قبله. فصورةُ العصر الجاهليّ وصورةُ صدر الإسلام والقسمُ الأعظم من العصر الأمويّ إنّما نسجتها خيوطُ مُنبعثّة من عصر التدوين، هي نفسها الخيوط التي نسجت صورَ ما بعد عصر التدوين، وليس العقل العربيّ في واقع الأمر شيئاً غير هذه الخيوط بالذات، التي امتدّت إلى ما قبل فصنعت صورته في الوعي العربيّ، وامتدّت وتمتدّت إلى ما بعد لتصنع الواقعَ الفكريّ الثقافيّ العامّ في الثقافة العربيّة العامّة^(١١).

هكذا، وبالاعتماد على إطار «عصر التدوين» المرجعيّ، ينتقل الجابريّ لدراسة «بنيّة العقل العربيّ»^(١٢)، حيث يبدو العقل العربيّ مؤلّفاً من بنيّة مُثلثة الأضلاع، يُمثّل كلُّ ضلعٍ منها شكلاً من أشكال العقل: العقل البرهانيّ، والعقل البيانيّ، والعقل العرفانيّ، وفي الحين الذي ينتصر الجابريّ للعقل البرهانيّ فإنّه يرى أنّ العقل البيانيّ قد هيمن على العقلين العرفانيّ والبرهانيّ، وأنّه حين كان يتمّ الدمج بين العقول الثلاثة (العقل البيانيّ والبرهانيّ: الغزاليّ، العقل البيانيّ والعرفانيّ: ابن سينا) كان العقل البيانيّ هو الوسيط والمهيمن، أي أنّ بنيّة العقل العربيّ تحكمها علاقات العقل البيانيّ، والعقل البيانيّ، كما يوضح الجابريّ، هو عقلٌ لغويّ مرجعيّته «الأعراب»، وهو بذلك له خصائص عقل الأعرابيّ ورويته للعالم القائمة

(٨) الخطاب العربيّ المعاصر، مصدر سابق، الصفحة ٢٠٣.

(٩) محمّد عابد الجابريّ، مدخل إلى القرآن الكريم: القسم الأول (في التعريف بالقرآن) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة ٢٠٠٤)، الصفحة ١٥.

(١٠) محمّد عابد الجابريّ، تكوين العقل العربيّ (نقد العقل العربيّ) (١) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة ١، ١٩٨٢).

(١١) المصدر نفسه، الصفحة ٦١.

(١٢) محمّد عابد الجابريّ، بنيّة العقل العربيّ: دراسة تحليليّة نقدية لنظّم المعرفة في الثقافة العربيّة (نقد العقل العربيّ) (٢) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة ١، ١٩٨٦).

على التجوّز والانفصال، وأنّ هذا العقل سطا على النصّ القرآنيّ من خلال اللغة وحكّمها لرؤيته. فبدلاً من أن يؤدّي النصّ القرآنيّ، الذي «نزلَ بلغة العرب»، رسالته في التجاوز بهم من عالم جاهليّتهم إلى عالم آخر؛ ليخرجهم «من الظلمات إلى النور»، فقد حدث العكس، إذ «نزلَ القرآن بلغة العرب ليقي مضمونه سجين العالم الذي تحمله هذه اللغة معها: عالم الأعرابي!»^(١٣).

ينتقل الجابريّ، بعد الانتهاء من «نقد العقل العربيّ» في أجزاءه الأربعة، إلى دراسة القرآن ذاته، ومع أنّ هذا الانتقال يبدو منطقيّاً للغاية حسب المسار الذي رسمته دراساته السابقة، إلا أنّ الجابريّ يتردّد في تقديم كتابه على أنّه «ذيلٌ وتكملةٌ» لمشروع نقد العقل العربيّ، ومع أنّ سبب التردّد يرجع، حسب الجابريّ، إلى أنّه لم يُخطط لسلسلة من الأساس، إلا أنّ واقع الحال وسياق البحوث كان، برأينا، يقوده إلى دراسة القرآن، حيث يرى أنّه بات الآن - بعد دراساته السابقة في العقل العربيّ - «أقدر على التعامل مع مفاتيح هذا الباب»^(١٤) ممّا لو فعل ذلك من قبل، ومع أنّ السبب المباشر لدراسته «مدخل إلى القرآن الكريم» يرجع إلى أحداث سبتمبر ٢٠٠١، «وما تلا ذلك من أحداث جسام وردود فعل غاب فيها العقل»، ممّا حفز الجابريّ لكتابة هذا المؤلف بغاية مباشرة هي «التعريف» بالقرآن الكريم «للقرّاء العرب وأيضاً للقرّاء الأجانب»، تعريفاً ينادى به عن «التوظيف الأيديولوجي والاستغلال الدعويّ الظرفي»^(١٥)، إلا أنّ كتاب «المدخل» هذا، عمليّاً، يأتي كتسلسلٍ منطقيّ لجملة الدراسات التي سبقته.

وما إن انتهى الجابريّ من كتابه التعريفيّ «مدخل إلى القرآن» (٢٠٠٤) في جزئه الأوّل، حتّى وجد نفسه أمام الجزء الثاني وهو «فهم القرآن»؛ «لأنّ فهم القرآن يستعيد (...) سؤال التعريف بالقرآن، بكلّ حمولته وآفاه»^(١٥)، وعلى الرغم من أنّه خطط، كما يشير في مقدّمة الجزء الأوّل، ليكون هذا الجزء مكتملاً للتعريف، فإنّه، وكما شاءت «الأقدار» أن يلبح الجابريّ سلسلة نقد العقل العربيّ في أجزاءه الأربعة، «يتكرّر بنفس التوالد والتكاثر مع المدخل إلى القرآن»^(١٦)، فقد كان من المقرّر أن يقتصر موضوع الجزء الثاني على جملة

(١٣) بنية العقل العربيّ، مصدر سابق، الصفحة ٢٤٨.

(١٤) محمّد عابد الجابريّ، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ١٤.

(١٥) محمّد عابد الجابريّ، فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة ٢٠٠٨)، القسم ١، الصفحة ١٠.

(١٦) المصدر نفسه، الصفحة ١١.

موضوعات مُحدّدة في القرآن؛ إلا أن «مُصاحبة جميع التفاسير المتوفرة» جعلته يرى بأن المنهجية المُخطّط لها سابقاً لن تفي بالغرض، و«ترقى إلى مستوى الرؤى والآفاق التي طرحها [التعريف] (...) ما لم يتجاوز مجرد الاقتصار على جملة موضوعات في القرآن، إلى فهم القرآن ككل، إلى تفسير»^(١٧) على حدّ تعبيره، وهكذا شرع الجابري بكتابة ما سمّاه «فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول» في ثلاثة أجزاء (أقسام)، نُشر الجزء الأول منه في شباط/فبراير عام ٢٠٠٨، والجزء الثاني في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، والجزء الثالث والأخير في شباط/فبراير عام ٢٠٠٩.

أولاً: الأصول والأسس

يثير العنوان المُركّب للكتاب «فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول»، والذي يميل نحو وثوقية مُفرطة، سؤالين، أولهما يتعلّق بالعنوان الأساسي «فهم القرآن الحكيم»، عن معنى «الفهم» المقصود هاهنا؟ وسبب ربطه بالإحكام «الحكيم»؟ إذ من المُتوقّع أن يتّصف القرآن بـ«الكريم» باعتبار أنّها صفة تعني بشكل ما أنه كتاب مُقدّس، ثم إن «الكريم» هو التعبير الذي اعتمده في عنوان كتابه الأصل «المدخل إلى القرآن الكريم»، والذي من المُفترض أن يمثّل هذا «التفسير» جزءاً منه أو امتداداً له على الأقل. كما أنه كان بإمكانه أن يكتفي بعبارة دالة، بقصر العنوان على تعبير «فهم القرآن»، واضعاً نفسه بـ«الحياة» تجاه موقف مُسبق من وصف القرآن، الأمر الذي يجعل كلمتي «الفهم» و«الحكيم» قيد الاستفهام.

وثانيهما يتعلّق بالعنوان الفرعي «التفسير الواضح حسب ترتيب النزول»؛ عن تسمية هذا «الفهم» بـ«التفسير الواضح». فمن جهة أولى، إن ما يتضمّنه هذا الفهم هو «تفسير» (وهذا الـ«تفسير» أمرٌ لا نعثر على أيّ تعريف له في الأجزاء الثلاثة فضلاً عن كتاب المدخل!). ومن جهة أخرى فإن «الوضوح»، على ما ذكره في مُقدمة الكتاب، يتجلى أولاً في طريقة كتابة القرآن (بما سمّاه «علامات الإفهام»، والتي تكاد تتطابق مع مدلول علامات الترتيم، فهي علامات يزعم أنّها تُساعد على فهم القرآن «بوضوح») وفي طريقة فهمه، فبأي معنى يقصد الجابري «الوضوح» كصفة لتفسيره؟

تمثّل الأسئلة التي يُولدها عنوان الكتاب مفتاح فهم الجابري للقرآن، فهذان العنوانان

(١٧) فهم القرآن الحكيم، مصدر سابق، الصفحة ١٢.

(الأصليّ والفرعيّ) يختصران القضايا والإشكالات التي قامَ عليها الفهمُ الذي سمّاه تفسيراً، ومن خلالهما سنحاولُ مراجعةَ المشروعِ بأقسامه الثلاثة في هذه الورقة.

١. «فهم القرآن»

يعزو الجابريّ فكرته عن «فهم» القرآن إلى عبارة للإمام الشاطبيّ، في كتابه الذائع «الموافقات»، التي يقول فيها إن «المدنيّ من السورِ ينبغي أن يكون مُنزلاً في الفهم على المكّيّ، وكذلك المكّيّ بعضُهُ مع بعضٍ على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصحّ [الفهم]»^(١٨)، غير أن الشاطبيّ لم يكن يقصد بـ«فهم القرآن» مُقترناً بعبارة «القرآن يشرح بعضُهُ بعضاً» ما استخلصه الجابريّ من أنه يعني فهمَ الكتاب^(١٩)، وكان الجابريّ في كتابه مدخل إلى القرآن قد عرّف القرنَ بصفته النصّ المتلوّ، والكتابَ بصفته «اللوحة المحفوظة، أي ما كتبت للناس وعليهم، إلى المسؤولية والجزاء، إلى الأحكام»^(٢٠)، غير أن الجابريّ اعتذر لذلك قائلاً إنه «لم يكن يعي بما يكفي من العمق 'الحكمة' من إطلاق اسمين على مسمى واحد»^(٢١) أي القرآن ككلّ و«تتبع ترتيبه ككتاب، فيه السابق واللاحق»^(٢٢)، فالإمام الشاطبيّ يتحدث أساساً في موضوع الفقه واستنباط الأحكام وليس في تفسير القرآن بالمعنى الشامل، فمعنى الفهم الذي يقصده الشاطبيّ محدودٌ في إطار النظر الفقهيّ، فهو يشرح ما قاله عن فهم القرآن بأنّه «إنما يكون بيان مجمل أو تخصيص عموم، أو تقييد مطلق، أو تفصيل ما لم يُفصّل [المُجمل]، أو تكميل ما لم يظهر تكميله»^(٢٣)، وكذلك «فإنه بحسب معرفتنا بالتقديم والتأخير يحصل لنا بيان الناسخ من المنسوخ»^(٢٤)، فالمسألة برمتها هي النظر الفقهيّ أو نقلُ التفسير الفقهيّ لآيات في القرآن، وملاحظة المتقدم من المتأخر؛ لمعرفة الخاصّ والعامّ، والمطلق والمُقيّد، والمُجمل والمُبيّن، والناسخ والمنسوخ.

والشاطبيّ هنا لا يأتي بجديدٍ من حيث المبدأ، فهو يكرّرُ أحد أشهر القواعد الأصوليّة

(١٨) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخميّ الغرناطيّ الشاطبيّ (ت ٥٧٩٠هـ)، الموافقات في أصول الشريعة (القاهرة: المكتبة التجارية، الطبعة ٢، ١٩٧٥)، الجزء ٣، الصفحة ٤٠٦.

(١٩) تميّز الجابريّ بين «الكتاب» و«القرآن» على أساس أن الكتاب هو القرآن بوصفه «المكتوب»، والقرآن بوصفه «المتلوّ». انظر، الجابريّ، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحة ١٣.

(٢٠) الجابريّ، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحتان ١٦٦ و ١٦٧.

(٢١) الجابريّ، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحة ١٣.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) الشاطبيّ، الموافقات، مصدر سابق، الجزء ٣، الصفحة ٤٠٦.

(٢٤) المصدر نفسه، الجزء ٣، الصفحة ٤٠٨.

الفهم والتفسير في مسار التنزيل ومسيرة الدعوة

في مسائل «البيان» الأصولية^(٢٥) وهي أن «القرآن كالكلمة الواحدة»^(٢٦) يُفسر بعضها بعضاً. فهو يقول،

هل للقرآن مأخذ في النظر على أن جميع سُورَه كلامٌ واحدٌ بحسب خطاب العباد لا بحسبه في نفسه؟ فإن كلام الله في نفسه كلامٌ واحدٌ لا تعدد فيه بوجه ولا باعتبار حسبما تبين في علم الكلام، وإنما موردُ البحث هنا باعتبار خطاب العباد تنزيلاً لما هو من معهودهم فيه، هذا [هو الذي] محل احتمال وتفصيل، فيصحح في الاعتبار أن يكون واحداً بالمعنى المتقدم؛ أي يتوقف فهم بعضها على بعض بوجه ما؛ وذلك أنه يُبين بعضها بعضاً، حتى إن كثيراً منه لا يفهم معناه حق الفهم إلا بتفسير موضع آخر أو سورة أخرى؛ ولأن كل منصوص عليه فيه من أنواع الضروريات، مثلاً، مُقيدٌ للحاجيات، فإذا كان كذلك فبعضه مُتوقفٌ على البعض في الفهم، فلا محالة أن ما هو كذلك فكلامٌ واحد، فالقرآن كله كلامٌ واحدٌ بهذا الاعتبار^(٢٧).

صحيحٌ أن الشاطبي يُشيرُ إلى أن المعنى الأظهر للعيان أنه ليس كلاماً واحداً بالنظر إلى أنه مؤلف من سورٍ مُنفصلة، لها بداية ولها نهاية،

فإنه أنزل سوراً مفصلاً بينها معنى وابتداءً، فقد كانوا يعرفون انقضاء السورة وابتداء الأخرى بنزول بسم الله الرحمن الرحيم في أول الكلام، وهكذا نزول أكثر الآيات التي نزلت على وقائع وأسباب يعلم من إفرادها بالنزول استقلال معناها للإفهام»^(٢٨). ذلك لا إشكال فيه^(٢٨).

وعلى فرض تعميم قول الشاطبي على عموم فهم القرآن، فإنه من الصعب موافقة الجابري فيما ذهب إليه في «فهم» القرآن وفقاً لتسلسل أسباب النزول اعتماداً على الشاطبي، فالشاطبي (موافقاً لإجماع العلماء، وهو أمرٌ يُقرُّ به الجابري أيضاً) يرى أن ترتيب الآيات توقيفي (بالوحي)، وأنه «لا علينا أنزلت السورة بكما لها دفعةً واحدة أم نزلت شيئاً بعد شيء»^(٢٩)، ولكن في حال نزول السورة على مراحل فإن السور في «هذا القسم لها اعتباران؛ اعتباراً من جهة تعدد القضايا، فتكون كل قضية مُختصةً بنظرها، ومن هنالك يلتمس الفقه على وجه ظاهر لا كلام فيه. ويشترك مع هذا الاعتبار القسم الأول فلا فرق بينهما في التماس العلم والفقه واعتباره من جهة النظم الذي وجدنا عليه السورة إذ هو ترتيب

(٢٥) البيان مُصطلحٌ للإمام الشافعي، وهو يدلُّ عند علماء الأصول (المتكلمين) على أبواب التخصيص والتقييد والنسخ وتفصيل المُجمَل. الخ.

(٢٦) انظر مثلاً، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة ٢، ١٩٩٢)، الجزء ٣، الصفحتان ١٤٥ و ١٤٦.

(٢٧) الشاطبي، الموافقات، مصدرٌ سابق، الجزء ٣، الصفحة ٤٢٠.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه، الجزء ٣، الصفحة ٤١٤.

بالوحي لا مدخل فيه لآراء الرجال ويشترك معه أيضا القسم الأول لأنه نظمٌ ألقي بالوحي وكلاهما لا يلتصق منه فقهٌ على وجه ظاهر وإنما يلتصق منه ظهورٌ بعضٌ أوجه الإعجاز وبعض مسائل نبه عليها في المسألة السابقة قبل وجميع ذلك لا بد فيه من النظر في أوّل الكلام وآخره بحسب تلك الاعتبارات فاعتبارُ جهةِ النظم مثلاً في السورة لا يتمُّ به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنظر؛ فالإقتصارُ على بعضها فيه، غير مفيد غاية المقصود، كما أن الإقتصارَ على بعض الآيات في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها. فسورة البقرة، مثلاً، كلامٌ واحد باعتبار النظم، واحتوت على أنواع من الكلام بحسب ما بُثَّ فيها؛ منها ما هو كالمقدمات والتمهيدات بين يدي الأمر المطلوب، ومنها ما هو كالمؤكد والمتمم، ومنها ما هو المقصود في الإنزال، وذلك تقرير الأحكام على تفاصيل الأبواب، ومنها الخواتم العائدة على ما قبلها بالتأكيد والتثبيت وما أشبه ذلك، ولا بد من تمثيل شيء من هذه الأقسام فيه يُبين ما تقدّم»^(٣٠).

الحقيقة أن فكرة الشاطبي تتجاوز مبدأ فهم القرآن وفق ترتيب النزول «مساوفاً فعلاً لمسيرة الدعوة»^(٣١)، أي «قراءة القرآن بالسيرة، وقراءة السيرة بالقرآن» على حدّ تعبير الجابري^(٣٢)، الذي يرى أن «تسلسل سورة - حسب ترتيب النزول - يُباطنه تسلسل منطقيّ سرعان ما نكتشفه عندما تنتبه إلى الموضوع الذي تُركّز عليه هذه المجموعة من السور أو تلك في تسلسلها، وبالرجوع إلى وقائع السيرة نكتشف أن ذلك المنطق، الذي يُباطن تسلسل السور داخل كل مجموعة، يتطابق في مضمونه مع تسلسل هذه الوقائع»^(٣٣)، فالشاطبي يرى أن كليات القرآن نزلت في أوائل السور المكيّة، وأن ما نزل بعدها مُستند إلى هذه الأصول، ففي سياق الحديث عن علاقات النسخ في القرآن يقول الشاطبي إنه «تقرّر أن المنزّل بمكة من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكليّة والقواعد الأصوليّة في الدين على غالب الأمر اقتضى ذلك أن النسخ فيها قليل لا كثير؛ لأنّ النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً وإن أمكن عقلاً، ويدل على ذلك الاستقراء التام وأن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات وجميع ذلك لم يُنسخ منه شيء، بل إنما أتى بالمدينة ما يقويها ويحكمها ويحصنها؛ وإذا كان كذلك، لم يثبت نسخ لكلّي البتة»^(٣٤)، فإذا

(٣٠) الموافقات، مصدر سابق، الجزء ٣، الصفحتان ٤١٤ و ٤١٥.

(٣١) الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحة ١٧.

(٣٢) المصدر نفسه، الصفحة ١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، الصفحة ١٧.

(٣٤) الشاطبي، الموافقات، مصدر سابق، الجزء ٣، الصفحتان ١٠٤ و ١٠٥.

تقرَّر أنَّ الشاطبي يرى في الخطاب القرآني كلاً واحداً يستندُ بعضُهُ إلى بعض، آخره إلى أوله، وأوله إلى آخره، ومن كليَّاته إلى فرعيَّاته، ومن مكِّيَّه إلى مدنيَّه، وهذا يعني أنَّ مسألةً مُسايرةً الحوادث الواقعة بالسيرة في فهم القرآن أمرٌ غير مقصودٍ من كلام الشاطبي.

من حقِّ الجابري أن يرى تفسير القرآن مُواكباً لأحداث السيرة، فهذا أمرٌ لا يمكن للمرء أن يقطع بخطئه، غير أنه ليس من حقِّ الجابري نسبة ذلك وتأسيسه على الشاطبي الذي لم يكن يخطرُ بباله ما فهمه الجابري منه، ولا كان مقصوداً في شيء من كلامه.

٢. مراحل القرآن المكي

يؤسِّس الجابري فهمه للقرآن على أقسام المدني والمكي، وتقسيم مكِّي القرآن تقسيماً سُداسياً مستوحىً بشكلٍ واضحٍ من تقسيم نولدكه الذي أخذهُ عنه بلاشير، فالجابري يُقسِّم القرآن المكي كالآتي:

المرحلة الأولى: في النبوة والربوبية والألوهية.

المرحلة الثانية: في البعث والجزاء ومشاهد القيامة.

المرحلة الثالثة: في إبطال الشرك وتسفيه عبادة الأصنام^(٣٥).

«المرحلة الرابعة: الصدع بالأمر، الاتّصال بالقبائل.

المرحلة الخامسة: حصار النبي وأهله في شُعب أبي طالب وهجرة المسلمين إلى الحبشة.

المرحلة السادسة: ما بعد الحصار: مواصلة الاتّصال بالقبائل والاستعداد للهجرة إلى المدينة^(٣٦)».

أمَّا تقسيم نولدكه (والذي أخذهُ عنه بلاشير)، فإنه يُقسِّم القرآن المكي إلى ثلاث مراحل، المرحلة المكيَّة الأولى تضمُّ ثلاث مجموعات تُعبَّرُ عن ثلاث مراحلٍ أيضاً داخل المرحلة الأولى، وهذه المراحل، كما يصفها الجابري نقلاً عن بلاشير، هي:

المرحلة المكيَّة الأولى، وتتضمَّن ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تتميِّزُ بالنظر بالدعوة إلى التطهّر والصّدقة، والصبر، كما تعكسُ

(٣٥) الجابري، فهم القرآن، مصدرٌ سابق، القسم ١، الصفحة ١٨.

(٣٦) المصدر نفسه، القسم ٢، الصفحتان ٥ و ٦.

حالة الغزلة، وهي سورٌ قصيرة، وتخصُّ النبيَّ نفسه.

المجموعة الثانية: تهتمُّ خاصَّةً بتأكيدِ البعث والحساب الخ، وأمَّا التوحيد الذي هو أساس العقيدة في الإسلام فلم يُطرح بعد.

المجموعة الثالثة: تتناول الموضوعات السابقة مع إضافة عنصرين جديدين: أولُهُما الهجوم على الأصنام، والآخِرُ التذكيرُ بالعقاب الذي ينزل، في الدنيا قبل الآخرة، بالأقوام الذين كذبوا رُسُلَهُم في الماضي.

المرحلة المكيَّة الثانية: تميَّزُ باشتداد مُعارضة فريش للنبيِّ؛ لشعورهم بأنَّ الدعوة المحمَّديَّة أخذت تَمَسُّ مصالحَهُم الدينيَّة والاقتصاديَّة، وهي تتناول الموضوعات التالية، الهجوم على الأصنام، والتشديد على التوحيد، والوعيد بقرب القيامة.

المرحلة المكيَّة الثالثة: فيها نتعرَّفُ على سعي النبيِّ إلى توسيع مجال الدعوة بالاتِّجاه إلى الطائف، ثمَّ بعرض نفسه على القبائل ومُخاطبة الجنِّ، مع استعادة موضوعات المرحلة السابقة، موضوعات التوحيد والآخرويات^(٣٧).

وعلى الرغم من أنَّ الجابريَّ انتقدَ تقسيم بلاشير (المنقول عن نولدكه) الآنف الذكر «إجمالاً، بأنَّه لا جديد [فيه]، فالتحقيبُ الذي اعتمدهُ بلاشير مبنيٌّ على التمييز بين خصائص القرآن المكيِّ ومُميزات القرآن المدينيِّ، وهي أمورٌ معروفة، وقد فصلَّ القول فيها كثيرٌ من المؤلفين المسلمين قديماً وحديثاً، (...) أمَّا ترتيبُ السور داخل هذا التحقيب، سواءً كمجموعات، أو داخل كلِّ مجموعة على حدة، فلا شيء يُفسِّره، فقد جاءَ اعتباطياً إلى حدِّ كبير!!»^(٣٨)، وذلك بالرغم من أنَّ تقسيم بلاشير، كما هو واضح، محاولةٌ لمُطابقة موضوعات السور مع السيرة النبويَّة، إلَّا أنَّ الجابريَّ عادَ واعتمداً على المعيار نفسه؛ أي «المطابقة بين المسارين: مسار السيرة النبويَّة، والمسار التكوينيِّ للقرآن» في تقسيم القرآن إلى مراحل، وهن يستوحي التقسيم ذاته لنولدكه!!^(٣٩).

ولا يشيرُ الجابريُّ إلى التغيير المفاجئ في مراحل نزول السور المكيَّة في «فهم القرآن»، قد كان أوردَ في كتابه «مدخل إلى القرآن الكريم» خمسة مراحل، وفي الجزء الأول يذكُرُ

(٣٧) الجابريُّ، مدخل إلى القرآن، مصدرٌ سابق، الصفحة ٢٤٢.

(٣٨) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٣.

(٣٩) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٥. قارن مع، تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، تعديل فريديش شفالي، ترجمة جورج تامر، بيروت: كونراد أديناور، ٢٠٠٤، الجزء ١، الصفحتان ٥٣ و ٥٤.

الفهم والتفسير في مسار التنزيل ومسيرة الدعوة

ستة مراحل، وفي الحالتين كان الجابري مستوحياً نولدكه:

المراحل في «مدخل إلى القرآن»	المراحل في «فهم القرآن الحكيم»
١. المرحلة السريّة.	١. المرحلة الأولى: في النبوة والربوبية والألوهية.
٢. مرحلة بداية التعرّض للأصنام وبداية الصراع مع قريش.	٢. المرحلة الثانية: في البعث والجزاء ومشاهد القيامة.
٣. مرحلة التعرّض للأصنام واضطهاد قريش للمسلمين.	٣. المرحلة الثالثة: في إبطال الشرك وتسفيه عبادة الأصنام. (فهم القرآن، ج ١، ص ١٨)
٤. مرحلة حصار النبي وأهله في شُعب أبي طالب.	٤. «المرحلة الرابعة: الصدع بالأمر، الاتصال بالقبائل.
٥. مرحلة فكّ الحصار وعرض النبي نفسه على القبائل.	٥. المرحلة الخامسة: حصار النبي وأهله في شُعب أبي طالب وهجرة المسلمين إلى الحبشة.
	٦. المرحلة السادسة: ما بعد الحصار: مواصلة الاتصال بالقبائل والاستعداد للهجرة إلى المدينة».

ولا يشير الجابري إلى الإمام الشاطبي الذي كان قد قسّم محتوى السور المكيّة بثلاثة موضوعات كبرى تكاد تطابق تقسيمه للمراحل الثلاثة الأولى في العهد المكيّ، وذلك في سياق حديث الشاطبي عن الأصول الكلّية وكيف يشرح القرآن بعضه بعضاً. فالشاطبي يقول،

وغالب المكيّ أنّه مُقرّرٌ لثلاثة معانٍ أصلها معنّى واحدٌ وهو الدعاء إلى عبادة الله تعالى، أحدها: تقرير الوجدانية لله الواحد الحق، غير أنّه يأتي على وجوه كنفّي الشريك بإطلاق أو نفيّه بقيد ما ادّعاه الكفار في وقائعٍ مختلفةٍ من كونه مقرباً إلى الله زلفى أو كونه ولداً أو غير ذلك من أنواع الدعوى الفاسدة. والثاني: تقرير النبوة للنبيّ محمّد، وأنّه رسول الله إليهم جميعاً صادق فيما جاء به من عند الله إلاّ أنّه وارد على وجوه أيضاً، كإثبات كونه رسولاً حقاً، ونفي ما ادّعوه عليه من أنّه كاذبٌ أو ساحرٌ أو مجنونٌ أو يُعلّمه بشرٌ، أو ما أشبه ذلك من كُفْرهم وعنادهم. والثالث: إثبات أمر البعث والدار الآخرة وأنّه حقٌّ لا ريب فيه بالأدلة الواضحة والردّ على من أنكر ذلك بكلّ وجه يمكن الكافر إنكاره به، فردّ بكلّ وجه يلزم الحجّة ويبيّك الخصم ويوضح الأمر. فهذه المعاني الثلاثة هي التي اشتمل عليها المنزّل من القرآن بمكّة في عامّة الأمر وما ظهرَ ببادي الرأي خروجه عنها فرجع إليها في محصول الأمر ويتبع ذلك الترغيب والترهيب والأمثال والقصص وذكر الجنة والنار ووصف يوم القيامة وأشباه

ذلك^(٤٠).

وغالب الظن أن تقسيم المراحل الثلاثة الأولى للعهد المكّي عند الجابري ليست متأثرة بشكل مباشر بتقسيم الشاطبي، فمرجعها - كما أشرنا قبل قليل - نولدكه، والشاطبي يتحدث عن موضوعات ليست مرتبة تسلسلياً بالضرورة، أمّا الجابري فقد عمّد إلى الترتيب بالاستناد إلى ما يراه مؤكّبا لمسيرة الدعوة، كما أن الشاطبي يرى أن تلك الموضوعات متضمنة جميعها في كل سورة مكّية، وليس بالضرورة منتشرة في عموم سُور القرآن وحسب^(٤١)، في حين أن الجابري يراها في الخطاب ككل على نحو عام، وأن كل محور كان يشمل سوراً بعينها ويُمثّل الموضوع الرئيس فيها، ومع هذا فقد كان من الأجدر بالجابري أن يُشير إلى الشاطبي وهو الذي أراد استخدامه عندما كان يبحث عن مشروعية «فهم القرآن» وفق تسلسل النزول.

ثانياً: المنهج والتطبيق

الشيء الذي يجب أن نذكر به في البداية أن المنهج الذي اتّبعه الجابري منهج معروف في خطوطه العامة، وقد أشار هو بنفسه إلى أن فكرة تفسير القرآن وفقاً لترتيب النزول تعود إلى المستشرق الفرنسي ريجس بلاشير الذي قام بترجمة «معاني القرآن» إلى الفرنسية (١٩٤٧-١٩٥٠) على أساس ترتيب النزول الذي وضعه تيودور نولدكه، وإلى محمد عزة دروزة في «التفسير الحديث» (١٩٦١-١٩٦٤)، أي إنه من حيث خطوط المنهجية العامة لم يأت بجديد، وإنما جديده يكمن في تفاصيل المنهج وطريقة تطبيقه التي جعلته يُسميه «التفسير الواضح»^(٤٢).

١. إشكالية الترتيب

بالرغم من أن الجابري يعترف بأن مسألة الترتيب التي «فصل القول فيها كثير من المؤلفين قديماً وحديثاً»^(٤٣) لا يحسمها النص التاريخي (الوثائق التاريخية) الصحيح؛ ذلك

(٤٠) الشاطبي، الموافقات، مصدر سابق، الجزء ٣، الصفحة ٤١٦.

(٤١) قام الشاطبي بتطبيق ذلك على سورة المؤمنين كمثال، ثم قال، «فهذا النظر إذا اعتبر كلياً في السورة وجد على أمّ من هذا الوصف، لكن على منهاجه وطريقه، ومن أراد الاختبار في سائر سور القرآن فالأبواب مفتوح والتوفيق بيد الله». انظر، المصدر نفسه.

(٤٢) الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٤٣) الجابري، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٢٤٣.

أن الوثائق (النصوص) التي تتعلّق بالترتيب التاريخي للقرآن مُضطربة وليست على درجة من التوثيق يُمكن الاطمئنان إليها بشكل تام، فضلاً عن أن «كثيراً منها يطرح مُشكلة التوافق في السياق»^(٤٤) (سياق السيرة النبوية الشريفة)، إلا أن الجابري يعودُ ليستند إليها على أساس أن الاستناد إليها لمعرفة ترتيب القرآن أمرٌ لا مفرّ منه، إنه «ترتيب ضروري، ولكنّه لا يكفي»^(٤٥)؛ فـ «لوائح الترتيب» التي يذكُرها علماء القرآن والمأخوذة من تلك الوثائق التاريخية لا تختلف كثيراً عن بعضها، إلى الحدّ الذي يُمكن القول فيه بأن «واقع الأمر» أن «الترتيب واحد في أصله»^(٤٦)، والاختلاف جزئي، لكن في إطار هذا الأصل «المُتطابق»، وبالتالي، فإنّ الاعتماد عليها أمرٌ مُمكن، ففي النتيجة ليس لدينا مصدرٌ آخر يُمكن أن يُشكّل نقطة ارتكاز لمعرفة الترتيب التاريخي، إلا أن الجابري يرى ضرورة لإعادة ترتيب القرآن بالاستناد إلى «لوائح الترتيب المُتشابهة» معياراً «جديداً» ملئ الفراع المنهجي في ضبط نزول السور وإزالة الاضطراب في لوائح الترتيب، هو خصائص «التمييز بين المكّي والمدني»^(٤٧) والاتساق «وقائع السيرة النبوية»^(٤٨)!

هذان المعياران يفرضهُما الغرض، وهو «بناء تصوّر منطقي عن المسار التكويني للنصّ القرآني»^(٤٩)، حيث لا بدّ من اللجوء إلى «التصرّف» لحلّ المُشكلة، أي لا بدّ من «اجتهاد مبني على الظنّ والترحيح»^(٥٠)، فهو تصرّف «تبرّره النتائج التي يمكن استخلاصها منه». حسناً إذا، إذا كان هذا هو الموقف «العلمي» للجابري، فلم منَح نفسه الحق أن ينتقد بقسوة محاولة بلاشير (ومن ورائه نولدكه) الذي قام بالأمر نفسه «تماماً»؟!^(٥١) فقد استند نولدكه إلى معيار مركّب، يستند من جهة على «الإشارات التي تحيل في القرآن إلى وقائع تاريخية»^(٥٢) تتعلّق بالسيرة النبوية، ومن جهة أخرى يستند على «خصائص النصّ القرآني، وبالخصوص منها الفرق الواضح بين السور المكّيّة والسور المدنيّة، سواءً على مستوى

(٤٤) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٤؛ والجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحة ١٣.

(٤٥) الجابري، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٢٤٤.

(٤٦) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٠. قارن مع نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٥٧ حيث يقول، «هذه الأشكال المختلفة تعود إلى شكل أصلي واحد».

(٤٧) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٥.

(٤٨) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٦.

(٤٩) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٤.

(٥٠) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٥.

(٥١) المصدر نفسه، الصفحة ٢٤٣.

(٥٢) المصدر نفسه. وقارن مع، نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحتان ٥٣ و ٥٤.

الأسلوب، أو على مستوى الموضوعات»^(٥٣). غير أنّ الجابريّ مع ذلك عبَّ بالقول، «إنّه لا جديد» في تحقيب بلاشير لترتيب القرآن! «فالتحقيب الذي اعتمده نولدكه مبنيّ على التمييز بين خصائص القرآن المكيّ ومُميزات القرآن المدنيّ، وهي أمورٌ معروفة، وقد فصلّ القول فيها كثيرٌ من المؤلّفين المسلمين قديماً وحديثاً، كما أنّ كُتُب السيرة النبويّة تُقدّم من الأحداث والاجتهادات ما يتطابق بهذه الدرجة أو تلك مع مراحل التحقيب. أمّا ترتيب السور داخل هذا التحقيب، سواءً كمجموعات، أو داخل كل مجموعة على حدة، فلا شيء يُفسّره»!^(٥٤).

وأختمُ هنا بنقلٍ كاملٍ نصّ تيو دور نولدكه لتسهيل المقارنة وروية مدى التطابق بين الجابريّ ونولدكه،

إنّ المصدر الأوّل الذي سنعتمد عليه هو النقل التاريخي والتفسير. وهو يحوز أكبر قدر من الثقة حين يتعلّق بحوادث ذات أهميّة بالغة لتاريخ الإسلام (...). لكنّ عدد المعلومات الموثوق بها ليس كبيراً، وهي تقتصر عادةً على السور المدنيّة فقط. فحين كان محمّد في مكة، حيث لم تصدر عنه أحداث تاريخيّة كبرى، لم يشارك أيضاً في مثل هذه. قدر أكبر من الشك يطال الكثير من الروايات التي يسوقها المؤرّخون والمفسّرون حول مختلف الوقائع الصغيرة، من أجل تفسير آيات مفردة. طالما أنّنا سنتحدّث عن نشأة هذه الروايات التفسيرية في العرض المصدرية الذي سنقوم به، نوّد، إشارةً منّا إلى أنّ بعضها غير موثوق به (...). رغم ذلك توجد بين المعلومات الكثيرة الخاطئة والمشكك فيها معلومات وثيقة تعتمد على أحداث تاريخيّة نفعها عميم لمن يستخدمها بحذر. هذا النقد ليس سهلاً؛ لأنّ النزعة التي تكمن وراء أية رواية تقليديّة لا يمكن الكشف عنها، إلا إذا جُمع العدد الأكبر من الروايات الصادرة عن المصدر نفسه. وطالما لا توجد دراسة منتظمة للروايات التفسيرية، فليس لنا إلا أن نحصّ هذه الروايات واحدةً واحدةً لتناكّد من مصدقيتها. أمّا الإيضاحات الكثيرة الخاطئة التي يُقدّمها المسلمون، والتي تتضارب في أكثر الأحيان، فلا يمكن بالطبع إلا الاعتماد على مجموعة مختارة منها. وسراعي على الأكثر الروايات المتعلقة بمكان نزول سور بأسرها أو آيات مفردة، وذلك كما نجدّها، ليس فقط في الآثار التاريخيّة والتفسيرية، بل أيضاً في معظم مخطوطات القرآن وفي أعمالٍ حوله، نشأت منذ زمن طويل.

لقد نقلَ إلينا ترتيبٌ زمنيّ للسور، لم تُراع فيه إلا بداياتها فقط، من دون الآيات التي أضيفت إليها لاحقاً. ونظراً إلى أنّ النصوص المتفرقة لهذا الفهرس يختلف بعضها عن البعض الآخر اختلافاً شديداً، لا يسعنا التخلّي عن تسجيل أشكال الرواية المختلفة بدقة^(٥٥).

(٥٣) الجابريّ، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٢٤١، وقارن مع، نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحات ٥٣ و ٥٤ و ٥٧.

(٥٤) الجابريّ، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٢٤١.

(٥٥) نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحتان ٥٣ و ٥٤.

حتى إذا اخترنا من بين أشكال الرواية هذه أحسنها، والاختلاف بينها كما نرى كبير، من دون أن نراعي كون هذه الأشكال المختلفة تعود إلى شكل أصلي واحد لن نتوصل إلى أية نتيجة مهمة. ففي كل اللوائح توضع سُور، يبدو من خلال علامات مختلفة أكيدة أنها سُورٌ قديمة جداً، خلف سُور متأخرة، وتجعل سُورٌ، لا شك في أنها مكئية، مدينية. علينا أن نرى في هذا التراث، حتى ولو كان قديماً جداً، أو يعود إلى ابن عباس، فقط محاولة غير ناضجة، لوضع تسلسل زمني لسور القرآن بواسطة استخدام بعض الروايات الجيدة، وذلك بحسب مبادئ نقدية ضعيفة جداً ومحض الخيال^(٥٦).

من حق الجابري وغيره أن يُفسروا المصحف وفق ترتيب النزول، وهذا النمط التفسيري يمثّل طبيعته الحال ضرورة لفهم كيف توطد الإسلام في البيئة العربية في القرن السابع الميلادي، ولكشف العلاقة الحميمة بين الخطاب القرآني وظروف تنزيله، غير أن هذا النمط التفسيري تعثره احتمالية مضاعفة تقلل من قيمته. فمن جهة، ترتيب النزول غير قابل للحسم بعد، بسبب إشكالات ذكرها الجابري نفسه، والمفسر يحتاج لما سماه الجابري «التصرف» الاجتهادي الظني ليضمن إلى ترتيب معين، عبر «خلق» معايير خاصة به (قابلة للرد والطعن)، ومن جهة ثانية، فإن المفسر يقوم بتأويل الآيات اعتماداً على التأويل الأول (ترتيب النزول)، أي إن التفسير هاهنا هو في واقع الحال «تأويل التأويل»!! فهل هذا هو «التفسير الواضح»؟! أين يكمن الوضوح في تلافيف التأويل المضاعف هذا؟!.

٢. علامات «الوضوح»!

لنفترض أن الجابري لم يكن يقصد بالوضوح وضوح «التفسير»، إلا أن هذا الافتراض سرعان ما يتبدد، فهو أساساً لم يشرح مصطلح التفسير لا في «المدخل»، ولا في أجزاء «فهم القرآن» الثلاثة من جهة أولى، ومن جهة أخرى هو شرح الوضوح في «تفسيره». بما لا يمت إلى معنى من «تفسير» بشيء.

يرى الجابري أن تطورات الكتابة العربية وأدوات «الإفهام» المُستحدثة التي «تُعين على الفهم، وتقوم الكتابة مقام علامات التلاوة» في المصحف، وأيضاً مقام إشارات المتكلم والخطيب^(٥٧)، كالجوع إلى أول السطر عند اكتمال التعبير عن الفكرة والانتقال إلى فكرة جديدة، ووضع علامات التقييم للتمييز بين ما هو أساسي وما هو فضلة، وما هو متصل، ما هو منفصل، وما هو تعجب، وما هو استفهام أو استنكار، واستعمال المزدوجتين عند

(٥٦) تاريخ القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٥٧.

(٥٧) الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحة ١٥.

الاقْتِباس، والهالِكين للتفسير والعزل، إلى غير ذلك من تقنيّات الكتابة العربيّة التي تُعينُ على الفهم، حيث يتمُّ التغلُّبُ بها «على كمِّ هائل من الصعوبات التي كانت تعترضُ القارئ في الماضي، سواءً في اللغات التي تحتاجُ الكتابة فيها إلى 'الشكل' لإبانة المعنى، أو في اللغات التي تُكتَبُ فيها علاماتُ الشكل مع حروف الكلمات؛ فبتلك العلامات يتمُّ التمييزُ في النصِّ بين أجزاء الكلام المكتوب، مشكولاً أو غير مشكول»^(٥٨). يُمثّل استخدام هذه العلامات في النصِّ القرآنيّ - التي أُطلق عليها الجابريّ مُسمّى «علامات الإِفْهَام» - ما قال إنّه «يشكّل جزءاً أساسياً ممّا ندعّيه من الوضوح لهذه المحاولة في التفسير، التي لم تتردّد في تسميتها «التفسير الواضح»^(٥٩).

و الواقع أنّ وضع هذه العلامات «الإفهاميّة» أمرٌ اجتهاديّ يخضع للتأويل، وإذا تذكّرنا ما قلناه آنفاً عن التأويل المُضاعَف، فإنَّ نسبة الإيضاح في العلامات «الإفهاميّة» يتضاءلُ قياساً بالنصوص الأخرى، فهو سيحكمُ القارئ بوجه تأويليّ ما، وهذا يُقلّل من أفق النصِّ ويحجب قارئه عن فضاء معناه الواسع. من الأجدر أن تكون هذه «علامات التأويل» لا علامات الإِفْهَام، أو على الأقل أن لا توصف بأنّها جزءٌ من «الوضوح».

إذا كان ذلك هو جزءٌ من «الوضوح» في تفسير الجابريّ، فأَيُّ معنى «للتفسير» يقصدهُ الجابريّ؟ وما معنى مساواة «الفهم» بـ«التفسير» في عنوان مؤلفه؟

إنّه لأنَّ مُثيرٌ للدّهشة أن يُسمّى الكتاب بـ«التفسير الواضح حسب ترتيب النزول» ولا يتضمّن أيّ من أجزائه الثلاثة تعريفاً ولو إجرائياً لمفهوم «التفسير»! ولا حتّى في الكتاب المؤسّس «مدخل إلى القرآن»!، فليس ثمة أيّ نوع من الضبط والتعريف لمفهوم التفسير كما أشرنا من قبل، فهل يعني ذلك أنّ الجابريّ يستخدمُ مصطلح التفسير وفقاً لاصطلاح علماء القرآن؟ أم أنّه يستقي مفهوم «التفسير»، وكذلك «الفهم»، من النظريّات الإِبستمولوجيّة الحديثة؟

«فهمُ القرآن» - كما يطرحُه في كتابه التعريفيّ بالقرآن «مدخل إلى القرآن»، ليس هو من «أنواع الفهم التي شيّدها علماء المسلمين لأنفسهم حول القرآن»^(٦٠)، فهمٌ، في عموم الأحوال، يدرسونه في مقاماتٍ مختلفةٍ عن المقام الذي يدرُس فيه الجابريّ للقرآن، «فمقامُ

(٥٨) فهم القرآن، مصدرٌ سابق، القسم ١، الصفحة ١٦.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) الجابريّ، مدخل إلى القرآن، مصدرٌ سابق، الصفحة ٢٦.

علم الكلام أو الفقه والأصول أو الفكر السياسي والفكر الأخلاقي، يختلف عن مقام موضوعنا هنا - [والكلام للجابري] - يجب أن لا ننسى أن موضوع بحثنا هنا ليس مادة جامدة، ولا كائنات رياضية، ولا إبداعات أدبية، ولا مجرد مساجلات كلامية أو نظريات عقلية. بل هو نوع خاص ينتمي إلى ما يُعبَّرُ عنه بـ «الظاهرة الدينية»^(٦١). هذا الفهم للظاهرة القرآنية غايته النظر إلى «القرآن بوصفه مُعاصراً لنفسه ومُعاصراً لنا»^(٦٢)؛ فهذه الظاهرة، وإن كانت تجربة روحية، «نبوة ورسالة، فهي في انتمائها اللغوي والاجتماعي والثقافي ظاهرة عربية، وبالتالي يجب أن لا نتظر منها أن تخرج تماماً عن فضاء اللغة العربية، لا على مستوى الإرسال ولا على مستوى التلقي»^(٦٣). وبهذا فإن «اعتبار معهود العرب بكل جوانبه أمراً ضرورياً لنا لجعل القرآن 'معاصراً' لنفسه، تماماً مثلما أن تعاملنا مع هذا المعهود بكل ما نستطيع من الحياد والموضوعية، هو الطريق السليم - في نظرنا - لجعل القرآن مُعاصراً لنا (...) على صعيد الفهم والمعقوليّة»^(٦٤).

ماذا بعد الحياد؟ بماذا نفهم القرآن؟ يجيب الجابري بأن الطريق إلى ذلك يجب أن يبدأ بالقاعدة التي نادى بها كثير من علماء الإسلام، وهي أن «القرآن يفسر بعضه بعضاً»^(٦٥). ومن أجل تطبيق هذا المبدأ، يرى الجابري ضرورة التمييز بين «النص القرآني كما هو مجموع في المصحف، وبين القرآن كما نزل مُفَرَّقاً، أي حسب ترتيب النزول»^(٦٦). الغاية من ذلك هي «التعامل مع كل موضوع قرآني بحسب طبيعته، فإن كان مما ينتمي إلى النسبي والتاريخي رجعنا به إلى ترتيب النزول، وإن كان مما ينتمي إلى المطلق واللازمي طرحناه على مستوى القرآن ككل بوصفه يشرح بعضه بعضاً (...) وهذا لا يمنع من اعتماد المستويين معاً حينما يقتضي الموضوع ذلك»^(٦٧). إذا كان هذا معنى الفهم، فهو أقرب إلى أن يكون مفهوماً إبستمولوجياً من أن يكون مفهوماً لغوياً، فهو من جهة يتعامل مع القرآن كظاهرة اجتماعية، وهو ثانياً يستند إلى منظور منهجي يفهم به هذه الظاهرة. هذا أقرب ما يكون إلى مُصطلح الفيلسوف الألماني، وليم دلتاي Wilhelm Dilthey، «الفهم»، وربما إلى مفهوم «القراءة» في النقد الأدبي المعاصر والدراسات المعتمدة على التحليل الألسني وأيضاً

(٦١) مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٢٦.

(٦٢) المصدر نفسه، الصفحة ٢٧؛ وانظر، الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ٢، الصفحة ٣٧.

(٦٣) الجابري، المدخل إلى القرآن، مصدر سابق، الصفحة ٢٧.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه، الصفحة ٢٨.

(٦٧) المصدر نفسه، الصفحة ٢٩؛ وانظر، الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ٢، الصفحة ٣٧.

الظاهراتي وغيرها. وبالتأكيد، ثمّة مسافة بين هذا الفهم ومصطلح التفسير الذي استخدمه العلماء والذي يُشار إليه بمعنى «بيان معاني الألفاظ وما يُستفاد منه»^(٦٨). بل إن الجابري أشار بنفسه إلى المسافة الفاصلة بين «الفهم» و«التفسير»^(٦٩).

لقد شعر الجابري أنّ هذه المقدمة قد تقوّد القارئ للالتباس، فيظنّ أنّ ما سيقوم به الجابري هو «كتابة تفسير للقرآن»^(٧٠)؛ فسارع الجابري فوراً لردّ هذا الخاطر «المُتسرّع» وأعلن قائلاً، «إننا لا نريد أن يفهم القارئ أننا بصدد كتابة تفسير للقرآن»^(٧١)، فهذا «الفهم للقرآن»، في الواقع، هو ليس أكثر من مُجرّد «تعريف بالقرآن»، و«التعريف بالشيء قد يكون بوصفه من الخارج، وقد يكون بتبيان مسائله وموضوعاته وإبراز حديثه عن نفسه، إن كان ثمّ مثل هذا الحديث الخ. وهذا كلّهُ لا يمكن القيام به بالنسبة إلى القرآن من دون الرجوع إلى خطابه، وبالتالي محاولة فهم هذا الخطاب»^(٧٢). وبالتالي، لا بدّ من فهم القرآن من أجل تعريفه، الأمر الذي سيقضي بالضرورة «تفسيراً لنصوص من القرآن»^(٧٣)، لكنّ ذلك لا يعني أنّه تفسير للقرآن؛ إنّه فقط في جزءٍ منه تفسير «لبعض» آيات القرآن لا أكثر.

والمثير للاستغراب في الأمر حقاً أن يُطابق بين معنى مُصطلح «الفهم»، كما أوضحه هو بنفسه، وبين كلمة «الفهم» التي يستخدمها الشاطبيّ بمدلولها المعجميّ التقليديّ في عبارته التي يقول فيها، «المدنيّ من السور ينبغي أن يكون مُنزلاً في الفهم على المكّي، وكذلك المكّي بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصحّ [الفهم]»^(٧٤)! على ما أشرنا إليه في مطلع هذه الدراسة، فكم هي المسافة بين «الفهم» الشاطبيّ و«الفهم» الجابريّ؟!.

وعلى الرغم من هذا الجزم والتوضيح القاطع الذي نجده في كتابه «مدخل إلى القرآن» حول نفي أنّ ما سيكتبه هو «تفسير»، يعود لُسمّي كتابه «التفسير الواضح» بدون أيّ تردد!! هل يكفي أن يقول الجابريّ إنّه مضمون الجزء الخاصّ بـ«فهم القرآن» الذي كان مُحططاً له

(٦٨) محمّد الطاهر ابن عاشور، مُقدّمات تفسير التحرير والتنوير، توثيق وتعليق محمّد الطاهر الميساويّ (كوالالمبور: دار التجديد، الطبعة ١، ٢٠٠٦)، الصفحة ٣٠.

(٦٩) انظر، الجابريّ، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ٢، الصفحة ٣٧، الحاشية رقم ١.

(٧٠) الجابريّ، مدخل إلى القرآن، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) الشاطبيّ، الموافقات، مصدر سابق، الجزء ٣، الصفحة ٤٠٦.

أن يكون الجزء الثاني المتمم لكتاب «مدخل إلى القرآن» لإكمال التعريف به، قد تغير من مجرد «الاقتصار على جملة موضوعات في القرآن، إلى فهم القرآن ككل»^(٧٥)، و«فهم القرآن ككل» هو ما يعني بالضبط (حسب الجابري) الانتقال من «التعريف» إلى «التفسير»، وذلك دون أن يطرأ أي تعديل على مفهوم «الفهم» الذي شرّحه في كتابه الأول، ودون أن يجري أي توضيح أو تعديل لمفهوم التفسير، حيث يشير السياق الذي استخدمه فيه أنه يقصد به التفسير لدى علماء القرآن!

٣. النظرية والتطبيق

في نهاية الجزء الثاني من «فهم القرآن الحكيم»، وبعد أن قدّم فهمه للقرآن المكيّ، يعود الجابري ليشرح لنا منهجه الذي وصفه بأنه «جديد»^(٧٦)، وهو لا جديد فيه من حيث الأصل، هذا المنهج الذي يتمثل - كما يقول الجابري - في ثلاث خطوات: «(١) اعتبار التساوق بين مسار التنزيل وبين مسيرة الدعوة»^(٧٧)، على نحو ما شرّحه في مقدمة الجزء الأول، ولا داعي لأن نكرّر ما ذكرناه آنفاً عن ذلك، على أنه أضاف هنا أنه ترك «الكلمة الفصل [في الترتيب] للسياق، سياق الآيات»^(٧٨)، ف«هناك منطقٌ داخليّ يربطُ السور بعضها ببعض، لا يكشفُ عنه إلا في ترتيب النزول»^(٧٩)، وهو الموجه التي استند إليه - على ما يقول بنفسه - في التعديلات التي أجراها على لوائح التنزيل. «(٢) القرآن المكيّ قسماً»، على أساس أن هذا التقسيم للمراحل المكيّة وحده الذي «يفرض نفسه» بعملية التساوق بين مسار التنزيل ومسار الدعوة^(٨٠). «(٣) اعتبار وحدة السورة (...) بوصفها وحدةً خطائبةً مستقلة»^(٨١).

في تطبيق المنهج، يقوم الجابري، في مقدمة كل سورة، ب«تقديم» يوضح من خلاله مكانة السورة في ترتيب النزول، ولم تتم ترتيبها في هذا المكان؟ وما هي الإضافة التي تقدّمها في سياق الترتيب النزولي؟ ويسرد النصّ القرآنيّ (السورة) كاملاً، ويقسمه، أحياناً، تقسيمات وفقاً لموضوعاته، وبعناوين تمثّل مضمون الموضوعات وجوهرها، ويضمّن النصّ كلمات

(٧٥) الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ١، الصفحة ١٢.

(٧٦) المصدر نفسه، القسم ٢، الصفحة ٣٩١.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه، القسم ٢، الصفحة ٣٩٢.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه، القسم ٢، الصفحة ٣٩٤.

(٨١) المصدر نفسه.

أو عبارات توضيحية، على طريقة «تفسير الجلالين»، كلما رأى حاجة إلى ذلك عن طريق قوسين توضيحين داخل النص القرآني نفسه، كجزء من تطبيق «علامات الإفهام» التي أشار إليها في مقدمة «فهم القرآن»، والتي ذكرناها آنفاً، ثم يختتم الجابري «تفسيره» في كل سورة بـ «تعليق» يلخص به في الغالب، وبشكل إجمالي، مضمون السورة ويهدف فيه للسورة التي تليها في ترتيبه للنزول. وفي بعض الأحيان يعقد مقارنات مع سور واردة في نفس المجموعة وضمن المرحلة نفسها^(٨٢). وفي بعض الأحيان يناقش مسائل تتميز باهتمام خاص لدى علماء التفسير والكلام في السورة، ويحرر رأيه في المسألة أيضاً^(٨٣). ولبيان الانتقال (الفصل) أو الاستمرار (الوصل) في الموضوع نفسه، فإن الجابري يستخدم إشارة (/) كعلامة على الفصل، وفي بعض الأحيان يجري الجابري مقارنة للنصوص القرآنية مع النصوص التوراتية أو الإنجيلية^(٨٤)، لدواع قد تتعلق بسبب نزول ما رجحه.

ثم هو يقدم لكل مرحلة مقدمة عامة يحاول فيها بيان السياق الرئيسي للسيرة النبوية التي ستشكل مجموعة السور القادمة تنزيلاً مواكباً لها. ثم في نهاية كل مرحلة من مراحل السيرة، التي تضم مجموعة محددة من السور، يقدم الجابري استطراداً يناقش فيه قضية رئيسية من القضايا التي تناولتها مجموعة السور التي درستها، وفي السياق يناقش الخلاف الكلامي الحاصل في التراث الإسلامي حول هذه القضية أو أحد أبرز فروعها منتصراً للرأي ما فيها^(٨٥).

المشكلة الرئيسية التي يواجهها الجابري هي صيغ العموم في الآيات القرآنية، التي لا تقبل إسقاطاً تاماً أو تقييداً حاسماً يتيح المطابقة بين واقع السيرة ومسار التنزيل. فمثلاً، يشير الجابري إلى أن الآية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٨٦)، والآية ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا

(٨٢) انظر مثلاً، مقارنة سورة الرحمن مع سورتي العلق والإخلاص في تعليقه على السورة. المصدر نفسه، القسم ١، الصفحة ٩٧.

(٨٣) انظر مثلاً، «مسألة الرؤية»، في سورة القيامة، ونقاشه للآية ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (سورة القيامة، الآية ٢٣)، المصدر نفسه، القسم ١، الصفحات ١٥٠ إلى ١٥٢.

(٨٤) المصدر نفسه، القسم ١، الصفحتان ٣٦٩ و ٣٧٠.

(٨٥) انظر، مثلاً، استطراده بعد المرحلة الأولى بعنوان «استطراد واستشراف: المعاد»، المصدر نفسه، القسم ١، الصفحات ١٩٢ إلى ٢٠٦، واستطراده بعد المرحلة الخامسة، بعنوان «استطراد: مسألة الهداية والإضلال»، المصدر نفسه، القسم ٢، الصفحات ١٦١ إلى ١٨٠.

(٨٦) سورة البقرة، الآية ٢١٦.

الفهم والتفسير في مسار التنزيل ومَسيرة الدعوة

فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَعُدُّوهُمُ وَأَقْبِلُوهُمُ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِليَاءً وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٧﴾^(٨٧)
تَخَصُّانِ الْمُسْلِمِينَ زَمَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَحَدَّهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ^(٨٨)، وذلك على الرغم من أن صيغة العموم يفترض أنها مقصودة في الخطاب القرآني المُحكَّم (الحكيم، الذي لا شيء فيها عبثي وغير مقصود، وإلا لما كان حكيمًا ولا مُحَكَّمًا)، وبدلاً من بيان لم وردت بصيغة العموم، يكفي الجابري بال تخصيص مساوقة للسيرة. الأمر نفسه يتكرَّر في أماكن عدَّة.

بالتأكيد، من حقَّ الجابري تأويل القرآن في سياق النزول، لأنَّه لا بدَّ أن يكون للسياق معنى، لكن ليس من حقِّه حصر الدلالة بسياق السيرة، وإلا فعليه تفسير ورود القرآن بصيغ العموم مع قدرته على الإتيان بصيغ خصوص لا تقبل التعميم؟! وفي هذا الإطار، يبدو طريفاً أن يقرَّ الجابري أن جعل القرآن (مُعاصراً لنا) يكون بد «تطبيق ذلك الفهم» (أي «فهم القرآن») بوصفه مُعاصراً لنفسه) «بالتمييز فيه بين العام المُطلق و'العام المُقيَّد'». كيف يُجيب الجابري بأن «التزام الأول [العام المُطلق] كخطاب مُعاصر لنا لتطبيقه» في عصرنا، وأما «التزام الثاني [فهو التزام فقط] كخطاب أخلاقي لاخذ العبرة واستلهاهم الحلول!!»^(٨٩)، لماذا؟ «ذلك أن العام ليس هو ما ورد لفظه في الصيغة اللغوية التي تفيد العموم (...).؛ إذ كثيراً ما تردُّ هذه الصيغة والخطاب فيها موجهة إلى البعض دون الكل (...). فالعموم في مثل هذه الآيات بخصوص زمن نزولها ومناسبتها»^(٩٠)!

إذا صحَّت هذه الفرضية، أعني التخصيص بسياق النزول فستقتضي على مُعاصرة القرآن لنا بالكامل؛ ذلك أن كلَّ القرآن كان له معناه الخاص زمن النزول، فلو أعملنا النظرية الجابرية هذه لحولنا القرآن إلى وثيقة تاريخية مُنتهية الصلاحية، مُنتجة لسياق وفي سياق مُحدَّد، إذ ما الذي يمنع من ذلك؟ أليس تحكُّماً أن نقبل بأن يكون بعض العموم خاصاً بسياق النزول وتترك البعض الآخر على عمومه؟ هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنَّه إذا قبلنا بصحة الفرضية التي ذكرها (وهي لا تصحَّ عندنا) فمن الواجب أن يسوَّغ الجابري ذكر صيغة العموم من أصلها، لما وردت بصيغة العموم وليس بصيغة الخصوص؟ أليس في هذا التباساً يتركه القرآن («المُحكَّم») في مُتلقي آياته؟ أليس هذه نقيضاً للوضوح الذي توخاه «الكتاب

(٨٧) سورة النساء، الآية ٨٩.

(٨٨) الجابري، فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ٣، الصفحة ٣٦.

(٨٩) المصدر نفسه، القسم ٣، الصفحة ٣٧.

(٩٠) المصدر نفسه، القسم ٣، الصفحة ٣٦.

المُبين)؟ لا يكفي أن يُقال إن هذا أسلوبٌ عربيٌّ غيرُ ذي عَوَج، فالغاية التي نزل بها القرآن كرسالة للعالمين لا تتفق مع هذه الفرضية؛ ولا أن يُقال إن الأصوليين، وعلى رأسهم الإمام الشافعيّ يقولون بالعموم، المُراد به الخصوص بالقرآن^(٩١)، ذلك أن تخصيص العموم لديهم مُرتبطٌ بالسياق القرآنيّ (القرائن السياقية) أو بصريحِ السنّة «الصحيح»، وليس بالسياق التاريخي.

وبالرغم من أن الجابريّ أشار إلى أنه سيعمّد إلى قراءة داخلية للقرآن في إطار نظريته في «فهم القرآن» «بوصفه [نصّاً] يشرح بعضه بعضاً»^(٩٢)، إلا أنه يقوم في بعض الأحيان بقراءة تقطع مع هذا المبدأ تحت ضغط الرغبة بمساواة القرآن مع السيرة النبوية، فمثلاً في سورة هود، في الآية ﴿الرَّكَابُ أَحْكَمْتَ آيَاتُهُ ثُمَّ فُضِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^(٩٣)، يرى الجابريّ أن مدلول «آياته» الواردة هنا تحيل إلى «العلامات والمعجزات والدلائل والحجج التي يذكرها الله لحمل العقل البشريّ على التسليم بأن لهذا العالم صانعاً هو الله تعالى، وأنه على كل شيء قدير»^(٩٤). وليس مهمّاً في الأمر مخالفتُه لعموم المُفسّرين الذين يذهبون إلى أن «لفظ آية» معناه جزءٌ من القرآن»^(٩٥)، رغم أن سياق السورة أقرب إلى معنى الآية القرآنية المتلوّة منه إلى ما ذكره، لكن عليه أن يُفسّر لماذا القرآن عموماً يستخدم تعبير «المُحكّم» لمُسمّى جزء القرآن، وليس للمعجزات والبراهين، كما في الآية، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرَى مُشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكِّرْ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٩٦)، والآية ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نَزَلَتْ سُورَةٌ فَإِنَّا نُنزِلُ سُورَةً مُحْكَمَةً وَذَكَرَ فِيهَا الْقِتَالَ مَرَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ﴾^(٩٧).

(٩١) انظر مثلاً، الإمام محمد بن إدريس الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر (بيروت: دار الكتب العلمية، دون طبعة، دون تاريخ)، الصفحة ٥٣. ومحمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أبو حفص سامي بن العربي الأسري (الرياض: دار الفضيلة، الطبعة ٢٠٠١)، الجزء ١، الصفحات ٦١١ إلى ٦١٣. وقد أشار الشوكاني إلى أن العام المراد به الخصوص هو «بجاء قطعاً» (على حدّ تعبير الزركشي)، وبالتالي فهو محتاجٌ إلى دليل حاجة المجاز إليه.

(٩٢) الجابري، مدخل إلى القرآن، مصدرٌ سابق، الصفحة ٢٩؛ وانظر، أيضاً، الجابريّ، فهم القرآن، مصدرٌ سابق، القسم ٢، الصفحة ٣٧.

(٩٣) سورة هود، الآية ١.

(٩٤) الجابريّ، فهم القرآن، مصدرٌ سابق، القسم ١، الصفحة ٣٥٤.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) سورة آل عمران، الآية ٧.

(٩٧) سورة محمد، الآية ٢٠.

أضف إلى ذلك أنَّ الجابريَّ أكدَّ أنَّ الظاهرة، وإن كانت تجربةً روحيةً، «نبوةً ورسالةً، فهي في انتمائها اللغوي والاجتماعي والثقافي ظاهرةً عربيةً، وبالتالي يجب أن لا ننتظرَ منها أن تُخرَجَ تمامًا عن فضاء اللغة العربية، لا على مستوى الإرسال ولا على مستوى التلقي»^(٩٨). وبهذا فإنَّ «اعتبارَ معهودِ العرب بكلِّ جوانبه أمرٌ ضروريٌّ لنا لجعلِ القرآنَ مُعاصرًا لنفسه، تمامًا مثلما أنَّ تعاملنا مع هذا المعهود بكلِّ ما نستطيع من الحياد والموضوعية، هو الطريقُ السليم - في نظرنا - لجعلِ القرآنَ مُعاصرًا لنا (...) على صعيدِ الفهم والمعقوليَّة»^(٩٩). إلاَّ أنه، هو نفسه، يستعينُ في بعض الأحيان باللغة العربية واللغات السامية^(١٠٠)، ويجري مقارنةً غيرَ مُبرَّرةٍ مع هذه اللغات، بحيث يُرجعُ الأصلَ اللغويَّ العربيَّ لها، ونحن لن نناقش صِحَّةَ الرجوعِ إلى اللغات السامية لفهم القرآن فهذا أمر لا يصحُّ في علم اللغات الحديث منذ محاضرات سوسير، وهو يتناقضُ مع مبدأٍ وظيفيَّةِ اللغة، التي تفرضُ قاعدةَ الاعتماد على «معهودِ العرب» الذي يُمثِّلهُ «الشعرُ وأساطيرُ القصَّاص، والموروثُ الأدبيُّ عامَّةً»^(١٠١)، أليس هذا الاستطرادُ والاستعانةُ بالدلالات اللغوية السامية (والعربية بشكل خاص)، يتناقضُ مع قاعدةَ الاعتماد على «معهودِ العرب» ليس إلا؟! غيرَ أننا إذ نلحظُ ندرةَ اعتمادِ الجابريِّ على اللغات السامية لفهم ألفاظِ القرآن، فإننا نُقلِّدُ من أهميَّةِ هذا التناقض وأثره على «فهم القرآن» عنده.

الخاتمة

أيًا ما كانت مُسوِّغات الجابريِّ لتأليفه «فهم القرآن»، فإنَّه في النهاية مثلَّ محاولةً محمودةً لقراءة القرآن من منظورٍ تطوَّرَ تاريخيًّا لنصوصه، إلاَّ أننا نوَّكدُ أنَّ هذا لا يعني أنَّ الجابريَّ، من الناحية المنهجية، قد ابتكر شيئاً جديداً، فالرجلُ اتَّبَعَ خطوات نولدكه (رغم نقده الشديد لها) مع بعض التعديل، ونحن ندعو إلى مقارنةٍ واسعةٍ مع مؤلِّف «تاريخ القرآن»، إذ زُيِّمَ تقوُّدُ إلى مُراجعةٍ مشروع الجابريِّ بوصفه نسخةً مُطوَّرةً عن مشروع نولدكه.

كما أنَّ مبدأَ قراءة القرآن مُساوفاً للسيرة عبرَ قراءته وفق ترتيبِ النزول فكرةٌ تمَّ تطبيقها في التفسير الشهير لدروزة، فهو في النهاية يستعيدُ منهجاً مسبقاً، ومن الصعب، وفق هذا،

(٩٨) الجابري، مدخل إلى القرآن، مصدرٌ سابق، الصفحة ٢٧.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) انظر، الجابري، فهم القرآن، مصدرٌ سابق، القسم ١، الصفحة ٣٧٩.

(١٠١) المصدر نفسه، القسم ٣، الصفحة ٣٨٠.

فهْمُ هذا الإعجاب بنفسه بعد إنجاز الجزء الثاني حين يقول، «يمكن القول، دون فخر زائد ولا تواضع زائف، إنه لأول مرة أصبح ممكناً عرض القرآن ومحاولة فهمه بكلام متصل مستمر يسدُّ بعضه بعضاً، كلام يُلخِّص مسار التنزيل ومسيرة الدعوة في تسلسلٍ يرضي النزوع المنطقي في العقل البشري»^(١٠٢)!

ومع ذلك، ورغم كلِّ الملاحظات التي أشرنا إليها في هذا البحث عن «فهم القرآن»، فإنَّ الكتاب في النهاية يُمثِّل إضافة لفهم السيرة النبوية قبل أن يكون إضافة لفهم القرآن، ذلك أنَّ فائدة مراجعة خطاب عالمي لرسالة خاتمة لا يمكن أن يُحسَّر في زوايا تاريخ النزول، إنَّما يمكن أن يكون مساعداً لفهم التاريخ، وهذه هي الإضافة الحقيقية التي تُقدِّمها منهجية «التفسير وفق ترتيب النزول»، وإذا كان لا بُدَّ من تحديد إضافة الجابري في حلقات سلسلة هذا النوع من التفاسير فهي أنَّه اجتهد في تعديل الترتيب محاولاً جُهدَهُ أن يربطه بوقائع السيرة على نحو متواصل، الأمر الذي لم يكن مُلاحظاً على هذا النحو من قبل (وخصوصاً في تفسير عزّة دروزة)، بحيث صار «فهم القرآن» لدى الجابري أقرب إلى «فهم السيرة» من خلال القرآن وليس العكس.

(١٠٢) فهم القرآن، مصدر سابق، القسم ٢، الصفحة ٣٩١.